عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

الرئيس الفلسطيني يتمسك بالسلام ونتنياهو يدعوه إلى التفاوض

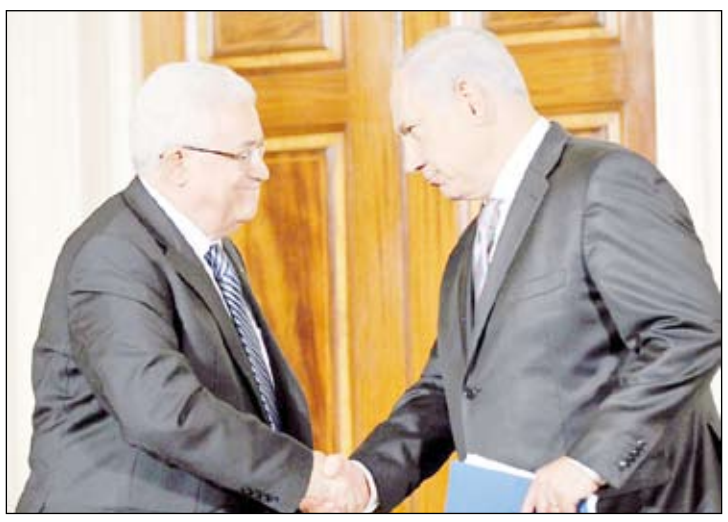

الأراضي المحتلة / وكالات :

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إن على إسرائيل القبول بالفلسطينيين شريكا لتحقيق السلام، في حين قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن عباس تجاهل محاولاته لاستئناف مفاوضات السلام ودعاه إلى لشروع فيها فورا.

وقال عباس إن على إسرائيل القبول بالفلسطينيين شريكا لتحقيق السلام. وجدد في كلمة له خلال احتفالات أعياد الميلاد للطوائف التي تسير وفق التقويم الشرقي في بيت لحم بالضفة الغربية، التأكيد على الرغبة في «العيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل».

وأضاف عباس «نحن مؤمنون بهذا الكلام، لا نقوله لمجرد تصريحات سياسية، ولكن فعلا نريد أن نعيش مع إسرائيل بأمن واستقرار». وتابع «لكن على إسرائيل أن تقبل بالسلام، لذلك لا يجب أن تقول إنه لا يوجد شريك فلسطيني، ويجب أن يقبلوا بنا، ليعيش العالم والمنطقة والشعبان الفلسطيني والإسرائيلي بأمن واستقرار».

وشدد عباس على الحاجة لممارسة الديانات الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية) طقوسها بكل حرية في القدس، مؤكدا أن القدس الشرقية «ستكون عاصمتنا وستكون مفتوحة لكل أبناء الديانات السماوية، نرجو الله أن يهدي الجميع لتحقيق السلام قبل فوات الأوان».

من جهته اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس تجاهل محاولاته لاستئناف المفاوضات ووضع شروطا مسبقة تعجيزية.

وقال نتنياهو في مقابلتين مع الإذاعة العامة الإسرائيلية وإذاعة الجيش الإسرائيلي أمس الأولى الأحد إن عباس تجاهل جميع المحاولات لاستئناف عملية التفاوض الإسرائيلية الفلسطينية ووضع شروطا مسبقة تعجيزية.

ودعا نتنياهو عباس إلى الشروع فورا في مفاوضات من دون شروط مسبقة بهدف التوصل إلى اتفاق تعترف إسرائيل بموجبه بدولة فلسطينية مقابل اعتراف فلسطيني بيهودية إسرائيل، وهو ما ترفضه السلطة الفلسطينية كما ترفض استئناف المفاوضات من دون وقف الاستيطان.

واعتبر نتنياهو أن الاتفاق الذي يطرحه يشمل إعلان الفلسطينيين عن إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي ما يتعلق بالانتقادات له حول تكثيف الاستيطان، قال نتنياهو إن الحكومات الإسرائيلية على مر السنين نفذت مشاريع بناء في المستوطنات.

اليوم..أعضاء النيابة المصرية يعلقون العمل كلياً رفضاً لاستمرار النائب العام في منصبه

القاهرة / وكالات :

يواصل أعضاء النيابة العامة تعليق العمل بشكل جزئي وجمع التوقيعات من الأعضاء بكافة النيابات على مستوى الجمهورية لرفض استمرار المستشار طلعت عبد الله في منصب النائب العام، ومطالبته بالعودة إلى منصة القضاء.

ويصعد أعضاء النيابة العامة من احتجاجاتهم اليوم، الثلاثاء، بتعليق العمل بصورة كلية لمدة ثلاثة أيام من الثلاثاء حتى الخميس، الموافق 10 يناير 2013، وذلك بعد الانتهاء من جمع التوقيعات أمس الاثنين، ويعقب ذلك لقاء مع مجلس القضاء الأعلى يعرض عليه أعضاء النيابة العامة ما توصلوا إليه من نتائج، ويقدموا له التوقيعات التي جمعوها، ويعقدون اجتماعا موسعا السبت لاتخاذ موقف نهائي.

وقال أحمد سمير الجمال، وكيل النيابة، إن أعضاء النيابة العامة من المحتمل أن ينتهوا من جمع التوقيعات خلال يومي أمس الأول الأحد أمس الاثنين ، وأن هناك غرفة عمليات مشكلة من نادي القضاة تتابع عملية جمع التوقيعات مع النيابات المختلفة.

من جانبه، أكد المستشار سامح السروجي، عضو مجلس إدارة نادي القضاة أن غرفة العمليات تتابع عملية جمع التوقيعات وتتابع مع عضو نيابة من كل دائرة نيابة على مستوى الجمهورية، هو المسئول عن جمع التوقيعات، قائلا: نستهدف جمع توقيعات أكثر من 60 ٪ من أعضاء النيابة.

وأضاف «السروجي» أن غرفة العمليات ستقوم بعملية جمع العدد النهائي للتوقيعات خلال يومي الثلاثاء والأربعاء، وسيتم عرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى.

ولفت إلى أن أعضاء النيابة سيتقدمون بالبلاغات ضد كل من المستشار طلعت عبد الله، والمستشار أحمد سليمان، مساعد وزير العدل، والمستشار حسن ياسين، المتحدث باسم النيابة العامة، والمستشار مصطفى

الحسيني، المحامي العام لنيابة الأموال العامة، بسبب تصريحاتهم ضد أعضاء النيابة العامة، مضيفا أن البلاغات ستقدم اليوم الثلاثاء، إلى مجلس القضاء الأعلى ودائرة طلبات رجال القضاء بمحكمة استئناف القاهرة.

وفى سياق متصل، أكد مصدر قضائي باللجنة القانونية الدائمة للدفاع عن رجال القضاء والنيابة العامة، التي شكلت مؤخرا لمواجهة الاعتداء على أعضاء السلطة القضائية، أن اللجنة عقدت اجتماعها التأسيسي الثاني بمقر نادي القضاة ، كاشفا أن اللجنة عقدت اجتماعها الأول منذ أسبوعين بقاعة المستشار أحمد جنينة بنادي القضاة، وأنه تم تسمية المستشار محمود حمزة، رئيس المحكمة بشمال القاهرة الابتدائية، متحدثا رسميا للجنة.

وأضاف المصدر، أن اجتماع اللجنة تم خلاله تشكيل مجلس الأمناء، وتسمية المنسق العام للهيئة التأسيسية للجنة، مشيراً إلى أن اللجنة تضم رؤساء محاكم نقض سابقين، ونواب رؤساء محكمة النقض سابقين وحاليين، ورؤساء بمحاكم الاستئناف حاليين، بالإضافة إلى انضمام عدد من أساتذة القانون بكليات الحقوق، لافتا إلى أنه من المحتمل أن تحدد اللجنة خلال اجتماعها مقرا لها تعقد فيه اجتماعاتها.

وقال، إن اللجنة ستتولى إقامة الدعاوى ضد كل من أهان القضاء أو تطاول على رجال القضاء وكل من تعدى على السلطة القضائية، لافتا إلى أنه إذا كان الأمر يتعلق بأشخاص من داخل المؤسسة القضائية ستقام الدعاوى أمام دائرة طلبات رجال القضاء، أما إذا كانت ضد أشخاص من خارج القضاء فإن الدعاوى ستقام أمام كافة المحاكم على اختلاف درجاتها، موضحاً أن اللجنة ستتخذ بعض الإجراءات القانونية في عدد من القضايا خلال الفترة القادمة.

وشدد المصدر، على أن اللجنة القانونية الدائمة للدفاع عن رجال القضاء والنيابة لا تهدف إلى شق الصف القضائي، لكنها ستقف بجانب أي عضو بالسلطة القضائية سواء كان قاضيا أو عضو نيابة، يتعرض لتهديدات أو ضغوط أو أي اعتداء، لتتبنى موقفا قانونيا في الدفاع عنهم.

وتابع: «اللجنة ليس لها علاقة بالسياسة من قريب أو من بعيد، ومن ضمن البنود المتفق عليها في الهيئة التأسيسية للجنة أنها لا تعمل لصالح فصيل بعينه، وأنها إذا انحرفت اللجنة عن هذا المسار ستحل فورا».

وأكد المصدر، أن اللجنة تتضامن مع مطالب أعضاء النيابة العامة في موقفهم الرافض لاستمرار المستشار طلعت عبد الله في منصب النائب العام، والمطالبة بعودته إلى منصة القضاء، وتدعم موقفهم، موضحاً أن أعضاء النيابة يعدون مذكرة بالبلاغات التي أعلنوا أنهم سيتقدمون بها لمجلس القضاء الأعلى ودائرة طلبات رجال القضاء بمحكمة استئناف القاهرة.

وكان أعضاء النيابة العامة، عقدوا اجتماعا موسعا الأربعاء الماضي، بنادي القضاة، وقرروا خلاله تعليق العمل كلياً لمدة ثلاثة أيام الأسبوع المقبل، تبدأ من يوم 8 إلى 10 يناير الجاري، احتجاجاً على استمرار النائب العام المستشار طلعت عبد الله في منصبه.

واتفق أعضاء النيابة خلال اجتماعهم بحضور مجلس إدارة النادي برئاسة المستشار أحمد الزند، على عرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى، يوم الأربعاء المقبل، وعقد اجتماع حاشد لأعضاء النيابة العامة بنادي القضاة يوم السبت 12 يناير للوقوف على ما تم من نتائج واستمرار تعليق العمل جزئياً عقب الثلاثة أيام حتى رحيل النائب العام، وذلك عقب الانتهاء من جمع التوقيعات من كافة نيابات الجمهورية لتوضيح رفضهم لبقاء النائب العام الحالي بمنصبه.

وقرر أعضاء النيابة العامة تقديم شكوى ضد المستشار طلعت عبد الله، النائب العام، بشأن ما أثير عن تدخله لإصدار قرار فى واقعة أحداث الاتحادية، والمطالبة بتطبيق المادة 120 من قانون العقوبات، وإحالته للجنة الصلاحية.

واتفق أعضاء النيابة العامة على تقديم بلاغ وشكوى إلى مجلس القضاء ضد المستشار أحمد سليمان مساعد وزير العدل لشئون مركز الدراسات القضائية والمستشار حسن ياسين نائب العام المساعد لما بدر منهما من أقوال مسيئة تشكل جرائم بقانون العقوبات بحق أعضاء النيابة العامة وجميع قضاة مصر، وتقديم شكوى ضد المستشار مصطفى الحسينى المحامى العام لنيابات الأموال العامة العليا بالقاهرة لما بدر منه في حواره بجريدة (الشروق اليوم) والذي تضمن سبا وقذفا وتجريحا وتطاولا على أعضاء النيابة العامة، على حد قولهم.

وطالب أعضاء النيابة العامة، مجلس القضاء الأعلى، بالتصدي لاختصاصه الأصيل بالبت فى الطلب المقدم من المستشار طلعت عبد الله النائب العام، بالاعتذار والاستقالة من منصبه والعودة إلى القضاء، وإجابته إياه، وتجنب أى محاولة للالتفاف والمواربة، ورفع دعوى أمام دائرة طلبات رجال القضاء بمحكمة استئناف القاهرة على قرار مجلس القضاء الأعلى بإرسال الأوراق الخاصة بطلب النائب العام الاستقالة من منصبه والعودة إلى القضاء إلى وزير العدل والمطالبة بإلغاء القرار وبطلانه.

كما قرروا الطعن على تعيين النائب العام الحالي، المستشار طلعت عبد الله، لأنه قرار باطل بني على باطل، وذلك أمام دائرة طلبات رجال القضاء.

ورفض أعضاء النيابة العامة مبادرة وزير العدل المستشار أحمد مكي، بدعوة أعضاء النيابة العامة بالجلوس معه في وزارة العدل، معلقين بأن الوزير هو الذي يجب أن يأتي إليهم ولذا وجهوا الدعوة لوزير العدل للحضور إلى نادي القضاة يوم السبت بعد القادم لحضور الاجتماع المزمع عقده لأعضاء النيابة العامة لبحث المشكلة وحلها.

فيما المالكي يدعو إلى احترام الشأن الداخلي لبلاده

اليوم..جلسة استثنائية للبرلمان..والمتظاهرون يتعهدون بمواصلة اعتصامهم

بغداد / وكالات :

يستعد البرلمان العراقي لعقد جلسة استثنائية اليوم الثلاثاء بعد فشل انعقادها أمس الأول بسبب عدم اكتمال النصاب إثر غياب كتلة ائتلاف دولة القانون، وبينما دعا رئيس الوزراء نوري المالكي إلى احترام الشأن الداخلي وحث العراقيين على عزل "أنفسهم عن «المؤثرات الخارجية» المحيطة بهم، تعهد المتظاهرون بمواصلة اعتصامهم حتى تحقيق جميع مطالبهم.

وقرر رئيس البرلمان أسامة النجيفي رفع الجلسة التي أقيمت أمس الأول وتأجيلها إلى الثلاثاء بعد عدم اكتمال النصاب بسبب تغيب عدد من الكتل النيابية في مقدمتها كتلة دولة القانون التي يتزعمها رئيس الوزراء إلى جانب كتلة «العراقية البيضاء» وكتلة «المواطن» ونواب عن منظمة بدر وحزب الفضيلة.

واضطر النجيفي إلى تحويل اجتماع أمس الأول إلى جلسة تشاورية ألقيت فيها ما يزيد على عشرين مداخلة، واختتمت بتوصيات من بينها التصويت على قانون العفو العام بجلسة الخميس المقبل، وتكليف اللجان المعنية بوضع الصيغة النهائية للقانون، الذي يمثل مطلباً أساسياً للمتظاهرين.

وبالنسبة لقانون مكافحة الإرهاب، قال النجيفي إنه حصلت قناعة لدى رؤساء الكتل البرلمانية خلال اجتماعهم بأنه لا بد من تعديله، وكلفت اللجنة القانونية بإعداد صيغة التعديل النهائية، أما قانون المساءلة والعدالة، فقد تم الاتفاق على تعديله بما يتناسب مع الدستور، في حين سيتم التصويت على قانون المحكمة الاتحادية في جلسة اليوم.

وأعلن النجيفي أنه ستتم استضافة نواب رئيس الوزراء الثلاثة صالح المطلك وروز نوري شاويس وحسين الشهرستاني، لتقديم تقرير للبرلمان حول ما توصلوا إليه بخصوص التوازن بالدولة وتشكيل هيئة خاصة بالتوازن بالقوات المسلحة والمحافظات والأقاليم. وأعلن عن تشكيل لجنة من رؤساء الكتل البرلمانية لزيارة المتظاهرين والتعامل مع طلباتهم بصورة تفصيلية.

ولفت إلى أن مجلس النواب يؤكد سلمية المظاهرات ودستوريتها، وعدم رفع شعارات طائفية أو عرقية خلالها، كما يشدد على أن المطالب التي طرحها المتظاهرون محترمة وسيتم التعامل معها بصورة إيجابية.

وأكد المجلس حتمية حماية المتظاهرين من قبل القوات الأمنية، وعدم الاستجابة لأي أوامر بقمع المظاهرات أو التضييق عليها أو استخدام القوات الأمنية من قبل جهة سياسية ضد الشعب بأي شكل من الأشكال.

في المقابل دعا المالكي دولا لم يسمها بعدم التدخل في شؤون العراق، وحذرها من ارتداد ما وصفها بالمذهبية عليها.

واتهم المالكي في خطاب ألقاه أمس الأول في بغداد بمناسبة عيد الجيش العراقي الـ92، ضمنا، خصومه السياسيين بالعمل لصالح أجندات أجنبية حين دعا لتغليب «الولاء للعراق».

وأشاد المالكي بالجيش، لكنه قال إنه يسوؤه أن تصدر عنه تجاوزات بحق المواطنين، رافضا في الوقت نفسه انتقادات يوجهها بعض السياسيين للمؤسسة العسكرية، طالبا منهم أن يتركوها تمارس مهامها «دون إرهاب أو تهديد».

وفي رد فعل على خطاب المالكي، قال الناطق الرسمي باسم ساحة الكرامة في الأنبار بالرمادي الشيخ سعيد اللافي إن جموع المتظاهرين لن تتراجع إلى غاية تحقيق جميع مطالبها، وتعهد بتنظيم مظاهرات كبيرة يوم الجمعة القادم.

وتتواصل الاحتجاجات والاعتصامات في عدد من المدن، وخصوصا في الرمادي التي قطع المحتجون فيها طريقا رئيسيا بين بغداد وسوريا والأردن منذ 12 يوما، للمطالبة بالافراج عن المعتقلين وإلغاء مواد دستورية.

وزارت مدينة الرمادي حشود من المتظاهرين وشيوخ عشائر من وسط وجنوب العراق للتعبيرعن تأييدهم للحراك الذي بدأ في الرمادي، وامتد إلى نينوى وصلاح الدين وديالى ومناطق في بغداد.

وبلغت الاحتجاجات ذروتها الجمعة الماضية حيث خرج مئات الآلاف في بغداد وخمس محافظات أخرى.

وتتضمن المطالب إطلاق سراح المعتقلين ولا سيما النساء منهم، وإقرار قانوني العفو العام والمحكمة الاتحادية، وإلغاء قانوني مكافحة الإرهاب والمساءلة والعدالة، وموضوع التوازن بمؤسسات الدولة وإلغاء قيادات العمليات بالمحافظات والأجهزة الأمنية، وسحب الجيش من المدن ورفع الحواجز الخرسانية من المدن والشوارع العامة.

عواصم العالم

إسرائيل ستبني سياجا على حدود سوريا

القدس المحتلة / وكالات :

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن إسرائيل ستبني سياجا أمنيا جديدا على طول حدودها مع سوريا لحماية الدولة العبرية من «الغارات والإرهاب».

وقال نتنياهو لدى افتتاح الاجتماع الأسبوعي لحكومته إن عناصر من «الجهاد العالمي» حلت مكان قوات الجيش السوري في هضبة الجولان، وإن إسرائيل ستبني جدارا عند هذه الحدود مشابها للجدار عند الحدود بين إسرائيل ومصر.

وأضاف أن السياج «المكهرب» الذي يجري بناؤه عند الحدود مع مصر قد انتهى تقريبا. وتابع «إننا نعتزم بناء سياج مماثل مع تغييرات ضرورية بسبب الظروف المختلفة على مرتفعات الجولان».

وأوضح نتنياهو أنه يعلم أن الجيش السوري ابتعد عن الحدود السورية الإسرائيلية وأن عناصر من «الجهاد العالمي» حلوا محله، وأضاف أنه يتوجب «حماية هذه الحدود من الغارات والإرهاب كما نفعل على طول الحدود مع سيناء».

وتابع نتنياهو «سأطرح على الحكومة أيضا قضية عدم استقرار النظام السوري ومسألة الأسلحة الكيميائية الموجودة هناك التي تزعجنا، ونقوم بتنسيق معلوماتنا الاستخباراتية وتحليلاتنا مع الولايات المتحدة وأطراف أخرى بغية القيام بالاستعدادات لكل سيناريو واحتمال ما قد يحدث هناك».

وأشار نتنياهو إلى أن بناء الجدار عند الحدود الإسرائيلية-المصرية يعد من أكبر المشاريع التي تم القيام بها في تاريخ دولة إسرائيل، مشيرا إلى أنه نتيجة لإقامة هذا الجدار أوقف تدفق المتسللين إلى المدن الإسرائيلية بشكل كامل، وأكد أنه في الأشهر السبعة الأخيرة لم يدخل إلي إسرائيل متسلل واحد.

البرلمان يعيد انتخاب حليف الرئيس الفنزويلي شافيز

كاركاس / وكالات :

أعادت الجمعية الوطنية الفنزويلية (البرلمان) انتخاب ديوسدادو كابيلو رئيسا لها، وهو يعتبر الرجل الثالث في النظام الحاكم، وسط غموض ما زال يلف الوضع الصحي للرئيس هوغو شافيز الذي يخضع لعلاج من إصابته بورم سرطاني.

ويعتبر مراقبون إعادة انتخاب كابيلو -وهو عسكري سابق ومنافس محتمل لنيكولا مادورو نائب الرئيس الفنزويلي- متوقعا، ولا سيما أن الحزب الاشتراكي الحاكم يحظى بالأغلبية في الجمعية بواقع 98 نائبا من أصل 156.

وجدد كابيلو ما أدلى به مادورو -الذي أعلنه شافيز خليفة له- بأن الرئيس سيبقى في السلطة ولم لو يتمكن من أن يقسم اليمين في العاشر من الشهر الجاري.

واتهم كابيلو (49 عاما) المعارضة بأنها تعد «لانقلاب» عبر الدعوة إلى مرحلة انتقالية في حال تخلف الرئيس عن أداء القسم.

يشار إلى أن شافيز الذي يتولى رئاسة البلاد منذ 1999 قد أعيد انتخابه لولاية جديدة (6 سنوات) في السابع من أكتوبر ، لكنه خضع لعملية جراحية هي الرابعة بسبب إصابته بمرض السرطان في 11 ديسمبر في كوبا حيث لا زال يتلقى العلاج.

وقد تكتمت السلطات على طبيعة السرطان، وموضعه تحديدا في منطقة الحوض، بعد تشخيصه في يونيو 2011، ولم يظهر شافيز منذ الشهر الماضي.

وكان نائبه نيكولا مادورو قد أشار يوم الجمعة الماضية إلى احتمال ألا يؤدي شافيز القسم في التاريخ المحدد، مؤكدا أن الرئيس سيبقى في السلطة وأن القسم «إجراء شكلي» يمكن إتمامه لاحقا.

وتقول المعارضة إن غياب الرئيس مؤشر على أنه لم يعد مؤهلا لمباشرة الحكم، ودعت إلى وجوب تولي رئيس البرلمان شؤون البلاد بعد العاشر من الشهر المقبل.

قتلى وجرحى بهجوم مزدوج في أفغانستان

كابول / وكالات :

قتل أربعة أشخاص وأصيب نحو 15 آخرين في هجوم انتحاري مزدوج استهدف تجمعا لزعماء قبليين في مقاطعة سبين بولداك بولاية قندهار الواقعة جنوبي أفغانستان، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم.

وقال قائد الشرطة في قندهار الجنرال عبد الرازق إن مجموعة من المسلحين نجحت في الدخول إلى مبنى المجلس المحلي لمقاطعة سبين بولداك أثناء انعقاد اجتماع لزعماء قبليين، بعد أن فجر مهاجم نفسه عند الباب بينما فجر آخر نفسه في الداخل.

وأشار الجنرال إلى أن الضحايا كانوا من القرويين وشيوخ القبائل، مضيفا أن الشرطة تتعاون مع السكان لانتشال الذين دفنوا تحت الركام.

من جانبه أكد حاكم منطقة سبين بولداك محمد هاشم آغا لوكالة الأنباء الألمانية أن «انتحاريا أطلق النار على رجال الشرطة الذين كانوا يحرسون البوابة قبل أن يفجر نفسه»، وأضاف أن «انتحاريا آخر قاد سيارته إلى المجمع الذي تعرض للتدمير».

وتحدث شهود عيون عن انفجاريين متتالين ورصاص أسلحة من عيار صغير في سبين بولداك التي تبعد نحو مائة كيلومتر عن ولاية قندهار.

وقال قائد شرطة الحدود في سبين بولداك محمد علي إنه «كل يوم أحد يعقد مجلس الشورى اجتماعا في المبنى الإداري الذي وقع فيه الاعتداء».

وتقع منطقة سبين بولداك على الحدود مع باكستان، وهي قريبة من كويتا التي يعتقد أن مجلس قيادة حركة طالبان يتخذ منها مقرا له، ويرى مراقبون أن الحركة تستهدف القبائل التي ترفض التمرد على القوات الأجنبية.

يشار إلى أن القوى الغربية التي أطاحت بنظام طالبان في نهاية عام 2001 لم تتمكن من السيطرة على حركة التمرد، وخصوصا حركة طالبان في أفغانستان خلال السنوات العشر الماضية.

برلمان إيران يدعو إلى التحقيقفي وفاة مدوّن

طهران / وكالات :

دعا البرلمان الإيراني إلى إجراء تحقيق خاص في وفاة مدون مات أثناء الاحتجاز، وكان ينتقد في كتاباته قيادة البلاد.

وفي قضية أثارت غضبا دوليا، ألقي القبض على ستار بهشتي في منزله يوم 30 أكتوبر بعد أن تلقى تهديدات بالقتل، وتوفي بعد أيام بعد أن شكا من تعرضه لتعذيب.

وقال البرلمان -في تقرير تلي له- إنه «من الضروري أن تمارس الأجهزة المسؤولة إشرافا أكبر وجدية فيما يتعلق بهذه الأحداث المؤلمة، وأن تجري تحقيقا خاصا في قضية وفاة ستار بهشتي».

وأوصى التقرير بتدريب كل العاملين في وحدات الاحتجاز، وبتركيب دوائر تلفزيونية مغلقة في مراكز الاحتجاز، وبالتفتيش الدوري لمنشآته.

ولم تتضح طبيعة التحقيق الخاص، وما إذا كانت الحكومة ستنفذ هذه التوصيات، لكن التقرير يظهر مدى القلق داخل البرلمان بشأن هذه القضية، وتركيز المجلس على حقوق الإنسان قبل الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في يونيو.

وألقت السلطات القبض على سبعة أشخاص يشتبه بضلوعهم في وفاة بهشتي، ثلاثة منهم ما زالوا رهن الاحتجاز.وأدت وفاته إلى إقالة رئيس شرطة الإنترنت في طهران، بسبب «إخفاق وضعف في الإشراف على الأفراد الخاضعين لرئاسته».

وقال مكتب الادعاء في طهران إن المدون ربما فقد حياته نتيجة صدمة ما، لكن اللجنة الطبية التي تحقق في ملابسات الوفاة قالت إن من المستحيل تحديد سبب الوفاة بدقة.

وأكد موقع «كلمة» المعارض بعد وفاة بهشتي أن سجناء آخرين في سجن إيفين في طهران قالوا إن بهشتي علق في سقف زنزانة وضرب.

أيرلندا الشمالية :مثيرو الشغب موالون لبريطانيا

بلفاست / وكالات :

قال ممثل للشرطة في أيرلندا الشمالية -بعد تعرض رجال الشرطة لهجمات جديدة- إن جماعات متشددة مؤيدة لبريطانيا تثير أعمال الشغب التي هزت بلفاست عاصمة أيرلندا الشمالية خلال الشهر المنصرم.

وبدأت الصدامات بعد تفريق تجمع ضم أكثر من ألف من البروتستانت الذين رفعوا علم بريطانيا أمام مقر البلدية في وسط بلفاست. وكان هؤلاء المؤيدون لوحدة بين أيرلندا الشمالية والمملكة المتحدة يحتجون على قرار للبلدية عدم الإبقاء على العلم البريطاني مرفوعا بشكل دائم على مقرها.

وقالت الشرطة إن أعضاء جماعات متشددة موالية لبريطانيا ساعدوا في تنسيق الموجة الأولى من أعمال العنف في بداية ديسمبر/كانون الأول الماضي وشاركوا فيها.

وأوضح اتحاد الشرطة في أيرلندا الشمالية أن الهجمات التي وقعت في الآونة الأخيرة أثبتت بشكل واضح أن هذه هي الحقيقة الآن.

وقال المتحدث باسم الاتحاد تيري سبينس لإذاعة بي بي سي «ما يظهر بشكل واضح تماما حقيقة أن المجموعات شبه العسكرية خطفت مسألة الاحتجاج على العلم وتستخدم سلاحها الآن ضد الشرطة».

التعديل الوزاري عزز هيمنة الإخوان

رأت صحيفة (جلف نيوز) الإماراتية الناطقة بالإنجليزية إن التعديل الوزاري الجديد الذي شمل 10 وزارات عزز هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على الحكومة وزاد من عدد الوزارات التي يشغلها أعضاؤها إلى 7 وزارات.

وقالت الصحيفة إن التعديل الوزاري الجديد، الذي جاء قبل شهرين من الانتخابات البرلمانية، تضمن تغيير 10 وزارات، بما في ذلك وزارتي الداخلية والمالية، ورفع عدد الحقائب التي تحتفظ بها جماعة الرئيس محمد مرسي في الحكومة إلى 7 وزارات.

ولفتت الصحيفة إلى أنه في الحكومة التي تشكلت في أغسطس الماضي، حصل الإخوان على وزارات «النقل» و«القوى العاملة والشباب» و«التعليم العالي» و«الإعلام».

بينما تشمل الوزارة الجديدة برئاسة «هشام قنديل»، 5 أسماء من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وهم: «محمد إبراهيم» وزير الداخلية، «عاطف حلمي» وزيرا للاتصالات السلكية واللاسلكية، «عمرو سالم» لوزارة الشؤون البرلمانية، «محمد علي البشير» وزيرا للتنمية المحلية، و«أحمد إمام» وزير الكهرباء وأخيراً «حاتم عبد اللطيف» وزير للنقل.

وقال «كارم رضوان»، مسئول في حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين: «لم يستند التغيير الوزاري على تخصيص حصص لأحزاب سياسية معينة، بل إنه اعتمد على الكفاءة والمؤهلات المناسبة في صنع خياراتهم».

وتعهد «سعد الكتاتني»، رئيس الحرية والعدالة، إن حزبه سيقدم «كل الدعم اللازم» للحكومة بعد تجديدها.

ومع ذلك، رفضت المعارضة ذلك التغيير ورأت أنه غير فعال وقال «وحيد عبد الموجود»، عضو في جبهة المعارضة الرئيسية «الإنقاذ الوطني»: «لا يوجد أي تغيير فعلي، فالتعديل يعكس عدم وجود أي رؤية لمعالجة الأزمات التي تمر بها البلاد، وأن السياسات المعتمدة من قبل صانعي القرار هي نفسها التي اتبعت في عهد مبارك ولكن القائمين بها دُوو لحيات».

موقف مرسي من إسرائيل متناقض

قالت صحيفة «يديعوت آحرونوت» الإسرائيلية إن تلون الرئيس محمد مرسي غير خفي عن عيون وسائل الإعلام المصرية، مشيرة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي انتشرت فيها بالآونة الأخيرة تسجيلات فيديو للرئيس مرسي منذ قرابة عامين (2010) وهو يطلق تصريحات حادة اللهجة ضد إسرائيل داعيا الفلسطينيين للتجند بمنظمات المقاومة، وهو ما يتناقض مع تصريحاته بعد تسلمه الحكم.

وأضافت الصحيفة أن الرئيس «مرسي» قال في مقطع الفيديو أيضا إن «الصهاينة هم أحفاد القردة والخنازير» وإنهم «مصاصو دماء ودعاة حرب»، مشيرة إلى أن تلك التصريحات حظت في الأيام الأخيرة بنظرة جديدة حيث تتناقلها شبكات التواصل الاجتماعي فضلاً عن نقل بعض القنوات المصرية مقتطفات من تصريحاته.

وتابعت الصحيفة أن المقطع الذي يوثق «مرسي» منذ أن كان المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين يظهر الرئيس وهو يتحدث بأسلوب حاد وغريب، حيث قال إن «المفاوضات العقيمة بين إسرائيل والفلسطينيين هي مضيعة للوقت، فالصهاينة يكسبون في حين يهدر الفلسطينيون والعرب والمسلمون وقتهم»، كما قال عن المسيرة السياسية: «يمكننا أن نرى كيف يتلاشى هذا الحلم».

وأشارت الصحيفة إلى أن الرجل الذي أصبح بعد ذلك رئيساً لمصر أعرب في تلك المناسبة أيضاً عن تأييده للمقاومة العسكرية والسياسية والاقتصادية لإسرائيل مؤكداً أن «المقاومة هي السبيل الوحيد لتحرير أرض فلسطين».

واستشهدت الصحيفة بتصريح آخر للرئيس «مرسي» مستمد من حوار منحه قبل قرابة عامين أيضاً لقناة «القدس» الحمساوية التي تبث من لبنان، حيث قال فيه إن «الصهاينة ليس لهم حق على أرض فلسطين وليس لهم مكان على هذه الأرض. ما خذوه قبل 1947 و1948 هو سلب وسرقة»، مؤكداً أنه «لن يعترف تحت أي ظرف بالخط الأخضر خاصتهم ولا الخط الأحمر. فأرض فلسطين ملك الفلسطينيين وليس الصهاينة».

وتابعت الصحيفة أن «مرسي» دعا في الحديث نفسه لمقاطعة الكيان الصهيوني وعدم تطبيع العلاقات معه، مشيرة إلى أن معهد أبحاث الإعلام الشرق أوسطي (ممري) رصد تلك المقاطع وترجمها للعبرية إلا أن وسائل الإعلام المصرية نشرت نسخة منها بهدف انتقاد الرئيس «مرسي» بسبب تراجعه عن آرائه المتطرفة منذ صعوده لسدة الحكم.

وأضافت الصحيفة أن بعض القنوات المصرية ضمت إلى هذين المقطعين السابقين كلمة السفير المصري لدى إسرائيل، عاطف سالم، الذي أرسله الرئيس مرسي في أكتوبر الماضي إلى القدس، مشيرة إلى أن «سالم» أثناء تقديمه أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس كان أكثر اعتدالا من رئيسه، وقال في المقطع المرفق بفيديو مرسي «جئت برسالة سلام. وأنا هنا للتأكيد على أننا سنعمل على بناء الثقة والشفافية ونحن ملتزمون بكافة الاتفاقيات التي وقعنا عليها مع إسرائيل».

انتهاكات حقوق الإنسان تتزايد في إيران

علقت صحيفة (إندبندنت) البريطانية على مقتل المدون الإيراني نتيجة تعرضه لانتهاكات في الحجز، ما يشير إلى انتشار انتهاكات حقوق الإنسان في إيران في الآونة الأخيرة.

وحث البرلمان الإيراني السلطة القضائية للتحقيق بدقة في وفاة المدون في الحجز ورصد مراكز الشرطة لمنع مزيد من الانتهاكات.

وجاء في بيان للجنة برلمانية خلال جلسة أمس، دعوة إلى إجراء تحقيق خاص في وفاة «بهشتي الستار» في نوفمبر الماضي.

ويعكس البيان غضبا واسع النطاق، حيث أصبح شائعا في إيران في الآونة الأخيرة عملية اعتقال النشطاء وسوء المعاملة في الحجز، ولكن الوفاة وراء القضبان هي آخر ما وصل إليه وشيء نادر الحدوث.

كما حث البرلمان، الشرطة لمراقبة جميع مراكز الاحتجاز من خلال كاميرات دائرة مغلقة، واقترح أعضاء النيابة العامة القيام بزيارات منتظمة.

وفي ديسمبر، شن الأمن السيبراني حملة لمتابعة هذه القضية، وتم على إثرها اعتقال سبعة من ضباط الشرطة، ثلاثة منهم ما زالوا رهن الاحتجاز.

وفاة شافيز قد تتسبب بصدمة

أشارت صحيفة (ذي ديلي تليغراف) البريطانية إلى الحالة الصحية المتردية للرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، وإلى احتمال وفاته، وقالت إن موت شافيز من شأنه التسبب بصدمة سياسية للجميع في المنطقة وفي داخل فنزويلا.

وأضافت الصحيفة أن ثمة صراعا بين المتنافسين على خلافة هوغو شافير (58 عاما)، وذلك في محاولة من جانبهم للفوز بالسلطة والثروة النفطية في البلاد، موضحة أن تشافير مصاب بالسرطان منذ 18 شهرا وأنه خضع لعملية جراحية للمرة الرابعة قبل أسابيع، وأن المعارضة تطالب بالكشف عن حقيقة وتطورات الوضع الصحي للرئيس الفنزويلي.

كما أشارت إلى موعد تنصيب شافيز لولاية رئاسية جديدة، والمقررة في العاشر من الشهر الجاري، وإلى احتمال تأجيل موعد الاحتفال بتنصيب الرئيس، الذي يرقد على أحد أسرة المستشفى في كوبا، وذلك في ظل حالته الصحية المعتلة.